

٢٠١٢ / ٢ / ١٢  
٣١٥ / و

ادارة الصحة الحيوانية  
التاريخ ٢٠١٢ / ٢ / ١٢  
رقم الوارد ٣١٥

قرار رقم (١٠٢) لسنة ٢٠١٢

ن.م.رج. للثروة الحيوانية  
٥٥٧١  
 مصدر: ٢٠١٢ / ٢ / ١٢

## وزير الأوقاف والشئون الإسلامية ووزير الدولة لشئون البلدية

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون رقم (١١٢) لسنة ٢٠١٥ بالموافقة على قانون (نظام) الرفق بالحيوان لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- وعلى المرسوم رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٧ بنقل الاشراف على الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية إلى وزير الدولة لشئون البلدية.
- وعلى اعتماد لجنة التعاون الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ٢٠١٥ المشار إليه في الاجتماع الثاني والعشرون بتاريخ يونيو ٢٠١١ والذي عقد بأبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- وعلى كتاب إدارة الفتوى والتشريع المؤرخ ٢٠١٧/٥/١٥ بمراجعة مشروع اللائحة.
- وبناء على مقتضيات المصلحة العامة.

قرار

(مادة أولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ٢٠١٥ المشار إليه والمرافقة نصوصها لهذا القرار.

(مادة ثانية)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ويُعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

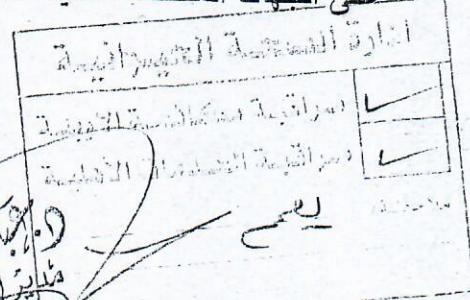
محمد ناصر الجبرى

وزير الأوقاف والشئون الإسلامية

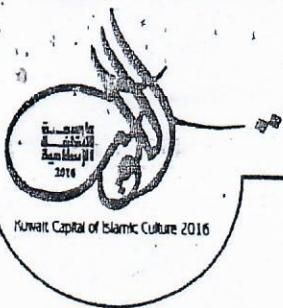
وزير الدولة لشئون البلدية

مساعد المدالى

وكيل الوزارة



٢٠١٢ / ٢ / ١٢  
٢٠١٢ / ٢ / ١٢



## مشروع قرار رقم ( ) لسنة ٢٠١٧

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ٢٠١٥ بالموافقة على قانون (نظام)

### الرفق بالحيوان لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وزير الدولة لشئون البلدية ،

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية والقوانين المعدلة له ،

- وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ٢٠١٥ بالموافقة على قانون (نظام) الرفق بالحيوان لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،

- وعلى المرسوم رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٧ بنقل الإشراف على الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية إلى وزير الدولة لشئون البلدية ،

- وعلى اعتماد لجنة التعاون الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ٢٠١٥ المشار إليه في اجتماعه رقم الثاني والعشرين بتاريخ يونيو ٢٠١١ والذي عقد في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة .

- وبناء على مقتضيات المصلحة العامة .

### قرار

#### مادة أولى

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ٢٠١٥ المشار إليه والمراقبة نصوصها لهذا القرار .

#### مادة ثانية

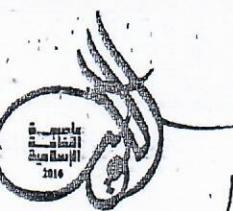
على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، وي العمل به من تاريخ نشره ، في الجريدة الرسمية .

**وزير الأوقاف والشئون الإسلامية**

**وزير الدولة لشئون البلدية**

**محمد ناصر الجبرى**

صدر في : / / ٢٠١٧



اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ٢٠١٥ بالموافقة على قانون (نظام) الرفق بالحيوان لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الباب الأول

المادة (١)

تعريف

يقصد بالعبارات والمصطلحات التالية المعاني المبينة أمامها ما لم يقتض سياق النص غير ذلك:

القانون : قانون(نظام)الرفق بالحيوان لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية  
المرض : كل تغيير عن الصورة الطبيعية للحيوانات، ويؤدي إلى خلل أو اضطراب في أي من العمليات الحيوية الطبيعية للحيوانات مما يؤثر على صحة الحيوانات أو رعايتها.  
صاحب الحيوان: المالك أو من يملك السيطرة الفعلية على الحيوان والمتمثلة في الرقابة والتوجيه .

مراقب الحيوانات : الشخص المؤهل علميا لرعاية الحيوانات ويقوم بوضع وتصميم برامج الرعاية بالمنشأة وكتابة التقارير ويسرق على ملاحظة الحيوانات.

ملاحظة الحيوانات : شخص يقوم بتنفيذ البرامج اليومية والخاصة برعاية الحيوانات.  
مركز إيواء الحيوان : منشأة عامة أو خاصة بها حظائر مناسبة للحيوانات، وتقوم السلطة المختصة بإنشائها إذا كانت عامة والعمل على رعاية الحيوانات المحتجزة أو المصادرية بها وتضع لإشراف الجهة المختصة. كما تشرف السلطة المختصة عليها إذا كانت خاصة.  
التعدي الجنسي : أي استخدام غير شرعي للحيوانات من قبل الإنسان للأغراض الجنسية .



Kuwait Capital of Islamic Culture 2016



## الباب الثاني

### معايير ممارسات الرفق بالحيوان

#### المادة (٢)

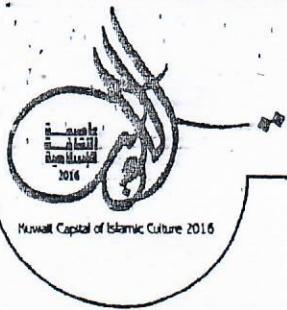
- ١- على الجهة المختصة إصدار قرارات خاصة بشروط ومعايير الممارسات العملية للرفق بكافة أنواع الحيوانات بما يتناسب مع طبيعتها ونوعيتها لتكون ملزمة باتباعها من جميع الهيئات والمؤسسات العامة، وال الخاصة.
- ٢- تقوم الجهة المختصة بمراقبة تطبيق المعايير القياسية على المنشآت والممارسات العملية لبرامج الرعاية والتدقيق بما يتناسب ونوعية الحيوانات الموجودة في تلك المنشآت.
- ٣- على الجهة المختصة إصدار دليل إرشادي خاص بكيفية التطبيق العملي للشروط والمعايير للممارسات العملية التي تضعها الجهة المختصة لكل فصيلة حيوانية على حدة.

### القسوة على الحيوانات

#### المادة (٣)

بما لا يتعارض مع القوانين الأخرى ، تعتبر معاملة مالك أو صاحب الحيوانات لها قاسية ومخالفة لأحكام قانون( نظام )الرفق بالحيوان لدول مجلس التعاون الخليجي ولائحته التنفيذية ويقع تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها إذا قام بأي من الأعمال التالية :

- ١- تعريض الحيوانات للإهمال أو سوء التغذية أو التخلّي عنها أو تركها دون توفير غذاء ومياه وبكميات كافية وصالحة للاستهلاك أو عدم إعطائها قسطاً كافياً من الراحة.
- ٢- استخدام القسوة في فترة إعداد الحيوانات للذبح في المسالخ أو غيرها كالضرب على الرأس أو قطع أربطة المفاصل أو فقر العيون أو الصعق بالكهرباء؛
- ٣- إجهاض الحيوانات في العمل أو السباقات أو خلافه دون مراعاة لعمرها أو حالتها الصحية؛



- ٤- استخدام الحيوانات بصورة منافية لطبيعتها في أداء العروض الفنية أو الترفية كحلبات المصارعة والسيرك ؛
- ٥- إعطاء الحيوانات أية أدوية محفزة للنمو أو أية أغذية أو إضافات علفية غير مصرح بها من الجهة المختصة ، أو تعريضها للذى أو النفق من خلال الإهمال في تخزين السموم أو المطهرات والمنظفات الصناعية أو أية مواد كيمازية أخرى ؛
- ٦- حجز الحيوانات أو نقلها بطريقة أو بوسيلة غير مهيئة أو خلط أنواع مختلفة من الحيوانات مع بعضها البعض دون مراعاة الجنس أو العمر أو الفصيلة مع عدم تقديم ما يلزمها من غذاء أو ماء أو تهوية جيدة ؛
- ٧- عرض أو الإتجار بأي حيوان مريض أو مصاب ؛
- ٨- رفع الحيوانات غير قادرة على القيام أو سحبها بطريقة مؤلمة تسبب لها الجروح أو الكدمات أو الكسور أو الخلع ؛
- ٩- ممارسة أي صورة من صور التعذيب بما فيها التعذيب الجنسي على الحيوانات ؛
- ١٠- التخلص من الحيوانات المريضة بطريقة غير رحيمة كاستخدام طرق الموت البطيء، أو أية طريقة تسبب لها أرضاً أو فرعاً أو تحدث لها ألمًا شديداً دون أي مبرر، أو تقديم السم عمداً لها.

### الباب الثالث

#### واجبات صاحب الحيوان

##### المادة (٤)

يجب أن يتحمل صاحب الحيوانات المسئوليات التالية :

- ١- توفير العمالء المزهله والكافيه لرعاية الحيوانات وفقاً لنوعيتها؛
- ٢- تهيئة وتوفير المكان المناسب لإيواء الحيوانات وفقاً لنوعيتها، وأعدادها، وطبيعتها؛
- ٣- توفير الرعاية والعلاج للحيوانات بصورة دائمة وتحت إشراف طبيب بيطري؛



- ٤- توفير الماء والغذاء للحيوانات وفق احتياجاتها الطبيعية كما ونوعا وبما يتلاءم وفصيلة الحيوانات ومدى استجابتها له ،
- ٥- توفير الظروف البيئية المناسبة للحيوان طبقا لفصيلته؛
- ٦- تنظيف الحيوانات وأماكن إيوانها مع تطهير حظائرها أو أقفاصها بصورة منتظمة مع توفير فرشة نظيفة ومناسبة؛
- ٧- الاحتفاظ بسجلات للأصول الوراثية للحيوانات والتغذية والحالة الصحية والطبية والانتاجية ولصيانة المنشآت.

#### المادة (٥)

يجب الالتزام بالأمور التالية عند حث الحيوان على الحركة :

- ١- يسمح باستخدام العصي البلاستيكية والأعلام والسباط القصيرة (بالسننة جلدية أو قماشية ) دون التسبب في إنهاك الحيوان؛
- ٢- يمنع استخدام أدوات الحث على الحركة خاصة الكهربائية إلا في حالات الدفاع عن النفس ( تستخدم لإصابة الحيوانات المفترسة في الأسر بالشلل المؤقت) كما يحظر استخدامها في وخز الأماكن الحساسة للحيوانات ولا يسمح بتكراره في حالة عدم استجابة الحيوانات أو التقدم في السير؛
- ٣- يمنع استخدام أية وسيلة مؤلمة مثل لوي الذنب ( الذيل) وكماشة الأنف أو الضغط على العينين والأنف والأعضاء التناسلية الخارجية؛
- ٤- يمنع استخدام العصا الكبيرة وذات الرأس الحاد أو المعدني؛
- ٥- يمنع استخدام الصراخ الشديد أو إثارة الضجيج القوي لإجبارها على السير.

#### شروط التعامل مع الحيوانات

#### المادة (٦)

يجب أن يتمتع مالكي أو أصحاب الحيوانات أو العاملين القائمين على رعايتها بالكفاءة والخبرة والدرأية في التعامل مع الحيوانات وفق فضائلها طبقا للآتي :



- ١- الخبرة، والكفاءة والتدريب في الرعاية والعناية بالحيوانات؛
- ٢- القدرة على التعامل والتصرف مع الحيوانات في الأحوال العادلة والطارنة؛
- ٣- تفهم سلوكيات الحيوانات، واحتياجاتها، وخصائصها وفق الفصيلة، والعمر، والجنس،  
وحالة الحيوانات؛
- ٤- معرفة المبادئ الصحية العامة للعناية بالحيوانات وتشمل :
  - ١ - الأعراض العامة للأمراض؛
  - ب- بعض الإجراءات الصحية مثل تقطيم الأظافر والحوافر وجز الصوف وقص الشعر  
والإسعافات الأولية والإجراءات العامة للوقاية من الأمراض مثل التنظيف والتطهير  
والالتزام بتعليمات الأمن الحيوي؛
  - هـ - العلامات الأولية للولادة، والإجهاض؛
- ٥- معرفة القوانين ولوائح المتعلقة بالرفق بالحيوانات.

#### الباب الرابع

#### شروط إقامة المنشآت الحيوانية

##### المادة (٧)

- ١- على صاحب الحيوان توفير المكان الملائم للاحتماء والمبيت والمتافق مع نوعية وطبيعة هذه الحيوانات من حيث المساحة الكافية وتحت ظروف مناخية ملائمة لممارسة نشاطها بصورة طبيعية.
- ٢- تحدد الجهة المختصة مواصفات واشتراطات المنشآت الحيوانية التجارية التي تربى فيها الحيوانات.



## تنظيم المعارض والمنافسات والإتجار بالحيوانات

### المادة (٨)

- ١- يحظر تنظيم المعارض و الأسواق العامة أو الخاصة أو إقامة المنافسات أو عروض للحيوانات لأغراض تجارية أو أية أغراض أخرى إلا بعد الحصول على ترخيص من الجهات المعنية وفقاً للشروط والضوابط المنصوص عليها في هذا القانون (النظام).
- ٢- يحظر على صاحب الحيوان تقديمه للعرض أو الإتجار به في حالة ظهور أي أمراض مرضية عليه أو علامات الإعياء والإجهاد أو الهزال وفي حالة المخالفة يحق للجهة المختصة عزل هذا الحيوان عند صاحبها أو نقلها إلى مكان آخر للعزل تحت إشراف الجهة المختصة وعلى نفقة صاحبها لعمل الفحوصات الالزمة.
- ٣- أن يتم تسجيل الحيوانات التي يتم عرضها أو الإتجار بها في سجلات خاصة لمعرفة العدد والنوع والسلالة والجهة الموردة و الحالة الصحية.
- ٤- يعطى ترخيص مؤقت لأنشطة المعارض الحيوانية المؤقتة ولعروض الحيوانات الترفيهية كما في السيرك.

## شروط ترخيص المنشآت الحيوانية التجارية

### المادة (٩)

- ١- يجب الحصول على ترخيص من الجهة المختصة قبل إقامة أية منشأة حيوانية.
- ٢- يجب أن يرفق بطلب الترخيص المقدم لعرض الحيوانات في حدائق الحيوانات أو حدائق الطيور أو حدائق الأطفال أو أماكن تأجير الحيوانات أو السيرك أو مثيلاتها مخطط لموقع المنشأة وأخر تفصيلي لمبانيها ومساحاتها المختلفة مع خطة التشغيل متضمنة العمالة.
- ٣- على كل منشأة حيوانية تجارية أن تعين طبيباً بيطرياً بصفة دائمة ويتعين أن يكون مرخصاً له من قبل الجهة المختصة بمزاولة مهنة الطب البيطري ويستثنى من ذلك المنشآت التجارية أو الترفيهية المؤقتة حيث يكتفى باشراف طبيب بيطري أو عيادة بيطرية أو مشفى بيطري.



٤- تصدر الجهة المختصة ترخيصاً لكل مراقب وملحظ الحيوانات بأي منشأة حيوانية تجارية وذلك بعد توافر الشروط التالية:

أ- إجراء اختبار كفاءة في التعامل مع الحيوانات.

ب- على مراقبى الحيوانات تقديم الشهادات العلمية المعادلة والموثقة حسب الأصول فى مجال رعاية الحيوانات.

هـ يشترط في مراقبى الحيوانات أن تكون لديهم شهادات خبرة لا تقل عن 5 سنوات في ذات المجال وموثقة حسب الأصول.

ح - يكتفى بشهادة خبرة مدتها سنتان لملحظي الحيوانات في ذات المجال وموثقة حسب الأصول.

٥- تصدر الجهة المختصة ترخيصاً مؤقتاً للمنشآت الجديدة بالشروط الآتية:

أ - تكون مدة الترخيص حسب نوع وحجم المنشأة على أن لا تتجاوز زمامنة سنة واحدة؛

ب- يجدد الترخيص ولنفس المدة في حالة عدم اكتمال المنشآت والهيكل الوظيفي؛

هـ يلغى ترخيص المنشأة نهائياً إذا لم تكتمل مباني المنشأة وهيكلها الوظيفي خـ الفترة التي تحددها الجهة المختصة.

٦- تحدد الجهة المختصة مدة الترخيص الدائم للمنشأة.

٧- يسحب الترخيص المنوح لتشغيل المنشأة الحيوانية إذا ثبت انتهاك صاحب الترخيص لقانون الرفق بالحيوان لدى المجلس أو اللوائح الصادرة عنه أو إذا فشل في الوفاء بشروط الرخصة التي تصدرها الجهة المختصة.